الأمم المتحدة

S/2024/567

مجلس الأمن

Distr.: General
25 July 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 24 تموز/يوليه 2024 موجّهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

في رسالة مؤرخة 24 حزيران/يونيه 2024 موجهة إليَّ، طلب وزير الخارجية والمغتربين في الحكومة اللبنانية لتصريف الأعمال أن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) لسنة أخرى، عملا بمقتضيات ونص القرار 1701 (2006) ومن دون أي تعديل لولايتها ولمفهوم عملياتها وقواعد الاشتباك الخاصة بها. وفي هذا الصدد، وإلحاقا بتقريري المقدَّم إلى المجلس، والمؤرخ 12 تموز/يوليه 2024 (S/2024/548)، بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006)، أطلب بموجب هذه الرسالة إلى المجلس أن ينظر في تجديد ولاية القوة المؤقتة التي من المقرر أن تنتهي في 31 آب/أغسطس 2024.

وإنني على يقين من أن مجلس الأمن يشاطرني شعوري بالقلق العميق إزاء استمرار تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق منذ يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وذلك في خرق متكرر لوقف الأعمال العدائية وفي انتهاكٍ لأحكام القرار 1701 (2006). ففي الفترة الفاصلة بين 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 30 حزيران/يونيه 2024، رصدت القوة المؤقتة 101 15 طلقة، منها 459 12 طلقة من جنوب الخط الأزرق إلى شماله و 642 2 من شماله إلى جنوبه. ورغم أنّ معظم عمليات تبادل إطلاق النار اقتصرت على مسافة بضع كيلومترات من جانبي الخط الأزرق، فإن العديد من الضربات وصل إلى عمق 130 كيلومترا داخل لبنان وإلى عمق 30 كيلومترا داخل إسرائيل.

وقد تسبب تبادل إطلاق النار المكثف على طول الخط الأزرق، ثم بشكل متزايد إلى ما وراء هذا الخط، في خسائر فادحة. وقد تم الإبلاغ في لبنان عن مقتل ما لا يقل عن 107 من المدنيين، من بينهم 16 طفلاً و 28 امرأة و 3 صحفيين و 21 من العاملين في القطاع الصحي. وفي إسرائيل، تم الإبلاغ عن مقتل 12 مدنيًا نتيجة لتبادل إطلاق النار. وعلى جانبي الخط الأزرق، نزح عشرات الآلاف من المدنيين، وكانت هناك أضرار واسعة النطاق بالبنية التحتية المدنية وبالأراضي الزراعية والغابات، وتلوث بمخلفات المتفجرات، وكل ذلك ستكون له آثار سلبية طويلة الأجل. كما أنّ كثافة عمليات تبادل إطلاق النار واتساع رقعتها الجغرافية، وكذا الخطاب العدائي المتزايد والتهديدات بحرب شاملة، هي من الأمور التي تبعث على القلق البالغ. فدورة التصعيد هذه تشكل تهديداً خطيراً لاستقرار لبنان وإسرائيل والمنطقة ككل، وهي تؤكد على ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة صوب تحقيق وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل.

020824 310724 24-13678 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

إنّ الطرفين ما يزال يتعيّن عليهما الوفاء بالتزاماتهما بموجب القرار 1701 (2006). فتبادل إطلاق النيران يبرهن على مخالفة لمقتضيات القرار من خلال وجود أفراد مسلحين من حزب الله ومن جماعات مسلحة غير تابعة للدولة ولأعتدة وأسلحة خارج سلطة الدولة، لا تتبع حكومة لبنان ولا القوة المؤقتة الموجودة داخل المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق. لذلك، يتعيّن على حكومة لبنان أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة حتى لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان من غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة من غير سلطتها، وذلك بوسائل منها التنفيذ التام للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف ومن القرارين 1559 (2004) و 1680 (2006)، التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة داخل لبنان. ولا بد من معالجة العناصر المعلقة من القرار 1701 (2006)، بما في ذلك مسألة استراتيجية الدفاع الوطني. كما يظلّ من المهم تنفيذ القرارات السابقة المتخذة في إطار الحوار الوطني، ومنها بالتحديد القرارات المتعلقة بنزع سلاح التنظيمات غير اللبنانية وتفكيك القواعد التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–القيادة العامة وتنظيم فتح الانتفاضة.

ويتعيّن على إسرائيل أن تسحب قواتها من شمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق، وأن تُوقف انتهاكاتها للمجال الجوي اللبناني. فقد رصدت القوة المؤقتة خلال الفترة الفاصلة بين 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 20 حزيران/يونيه 2024 حوالي 426 3 حالة انتهاك، فضلا عن 868 هجوماً جوياً. لذلك، أكرر إدانتي لكل انتهاكات السيادة اللبنانية انطلاقا من إسرائيل، وأدعو حكومة إسرائيل مجددا إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية. وأدين أيضا أي انتهاك لسيادة إسرائيل انطلاقا من لبنان. وعلى الطرفين الالتزام مجددًا بتنفيذ القرار 1701 (2006)، بما في ذلك الاحترام الكامل للخط الأزرق. وفي هذا الصدد، وبالتنسيق الوثيق مع مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان ومع الشركاء الرئيسيين الآخرين، تعمل القوة المؤقتة مع الطرفين على مسألة وفائهما بالتزاماتهما العالقة، وكذلك على استعادة الاستقرار والمضي قدما نحو إيجاد الحلول الطويلة الأجل.

وقبل يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت الحالة في منطقة عمليات القوة المؤقتة متوترة لكنها مستقرة نسبيا. وكانت التوترات تتركز إلى حد كبير في منطقة مزارع شبعا المحتلة، بما في ذلك ما يتعلق بالخيام التي نصبها حزب الله جنوب الخط الأزرق بالقرب من بسطرة (انظر S/2023/522، الفقرة 7)، والتي تم تدميرها بعد 8 تشرين الأول/أكتوبر. وفي العديد من المناسبات خلال شهر أيلول/سبتمبر، كان أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني يُصوِّبون أسلحتهم باتجاه بعضهم البعض خلال أعمال التشييد التي كان يقوم بها إما جيش الدفاع الإسرائيلي أو أفراد لبنانيون. وعملت القوة المؤقتة مع الطرفين على تهدئة التوترات فيما يتعلق بهذه الحوادث.

وكان شمال غجر (القطاع الشرقي) أيضًا مسرحًا للتوترات قبل يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر. فقد سجلت القوة المؤقتة وقوع انفجار في 6 تموز/يوليه، قام جيش الدفاع الإسرائيلي على إثره بإطلاق قذائف مدفعية سقطت شمال الخط الأزرق بالقرب من كفر شوبا. وقبل يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر، كانت أشغال البناء والهندسة المتواصلة التي تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية بالقرب من الخط الأزرق، ومنها تشييد جدار خراساني على شكل الحرف T جنوب الخط الأزرق وعلى امتداد 36,75 كيلومترا، قد شهدت عدة حوادث من تصويب الأسلحة بين أفراد الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي. وفي كل مرة، عملت القوة المؤقتة على تهدئة التوترات.

إنّ وجود الأسلحة واستخدامها بشكل فعلي في ميادين الرماية غير المأذونة، التي تقع خارج سيطرة الدولة، يشكلان انتهاكا خطيرا للقرار 1701 (2006). فحتى تاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت القوة المؤقتة قد لاحظت داخل منطقة عملياتها وجود خمسة من هذه الميادين التي استُخدمت بنشاط في عدد من المناسبات من قبل تجمعات لأفراد يرتدون ملابس عسكرية ويحملون أسلحة. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة الموجهة إلى الحكومة اللبنانية، لم يتم تسهيل إجراء زيارة إلى هذه المواقع. ولم يتم الرد أيضا على طلبات من أجل الوصول إلى مواقع أخرى ذات أهمية، منها منشآت قريبة من الخط الأزرق وأماكن أخرى في منطقة العمليات. وبعد يوم 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ونظراً لاستمرار تبادل إطلاق النار وتلوث الأرض بالذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب، لم تتمكن القوة المؤقتة من رصد هذه المواقع بصفة منتظمة. غير أن البعثة تقدّر أنّ العديد منها، بما في البنية التحتية لجمعية "أخضر بلا حدود"، قد دُمّر أو تضرر منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر. ولذلك، يجب على السلطات اللبنانية أن تفي بالتزاماتها وتُسهّل وصول القوة المؤقتة إلى جميع المناطق التي تطلبها.

ومنذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، تأثرت قدرة القوة المؤقتة على تسيير الدوريات بسبب وجود مشاكل تتعلق بحماية القوات، حيث تحصّن أفراد حفظ السلام وأفراد القوات المسلحة اللبنانية بملاجئ داخل المناطق المتضررة من القصف، وذلك لفترات طويلة مبدئيا. وقد ساعدت الاتصالات بالطرفين في ضمان قدرة البعثة على القيام بالأنشطة التنفيذية. وركّزت البعثة على دوريات الخط الأزرق ودوريات مكافحة إطلاق الصواريخ، فضلاً عن نقاط التفتيش، من أجل دعم القوات المسلحة اللبنانية في العمل عند نقاط الدخول إلى منطقة عمليات القوة المؤقتة، فيما تمّ تقليص بشكل كبير من الدوريات الراجلة وتعليق دوريات المروحيات. ويتم تنفيذ العمليات بالتنسيق الوثيق مع القوات المسلحة اللبنانية، حيثما أمكن، بما في ذلك بعد تاريخ 8 تشرين الأول/أكتوبر.

ولا تزال القيود على حرية تنقل القوة المؤقتة تثير قلقا بالغا. فقد تعرّضت القوة المؤقتة لقيود على حرية حركتها بمعدل تسع مرات شهرياً خلال الفترة الفاصلة بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحزيران/يونيه 2024، وذلك من أصل عدد متوسطة من الأنشطة التنفيذية قدره 596 13 نشاطا في كل شهر. إنّ حرية القوة المؤقتة في التنقل في جميع أنحاء منطقة عملياتها وعلى امتداد الخط الأزرق بأكمله مسألة تكتسي أهمية حاسمة في الاضطلاع بالولاية الموكلة إليها. لذلك، أكرر التأكيد على ضرورة أن تتصدى الحكومة اللبنانية لأي حوادث من هذا القبيل.

وأنا أدين كلّ الأعمال التي تُعرّض سلامة وأمن حفظة السلام للخطر، وأشعر بقلق بالغ إزاء الإصابات التي لحقت بحفظة السلام وإزاء سقوط القذائف على مواقع القوة المؤقتة. وأحث جميع الأطراف على ضمان سلامة أفراد وموظفي الأمم المتحدة وأمنهم، واحترام حرمة مباني الأمم المتحدة في كل الأوقات.

وفي الفترة الفاصلة بين 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 30 حزيران/يونيه 2024، سجلت القوة المؤقتة 91 حالة من حالات سقوط القذائف على مواقع الأمم المتحدة، معظمها نتيجة حوادث وقعت في المناطق المجاورة، ولكن بعضها نتيجة لنيران مباشرة. وقد أصيب سبعة من حفظة السلام. لذلك، تواصل القوة المؤقتة إعطاء الأولوية لسلامة حفظة السلام وأمنهم، حيث تم تنفيذ تدابير أمنية معززة. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تمت الموافقة على النقل المؤقت لموظفي الأمم المتحدة الأساسيين الدوليين والوطنيين غير المكلفين ببرامج إلى شمال نهر الليطاني. وتم تنفيذ ترتيبات عمل مرنة بالنسبة للموظفين المدنيين، حيث تعمل البعثة منذ ذلك الحين بأعداد أقل من هؤلاء الموظفين. ومنذ كانون الثاني/يناير 2024، تم تخفيض عدد الأفراد الموجودين في 14 موقعا من أكثر مواقع الأمم المتحدة تضررًا وفي إحدى نقاط المراقبة القريبة من الخط

الأزرق، وتم التقليص بشـــكل مؤقت وبمقدار الثلث من عدد المواقع التي تواجه تبادلا مكثفا لإطلاق النار. وفي 12 نيسان/أبريل، قامت لجنة الخدمة المدنية الدولية بتصنيف مدينة صور مركزَ عمل لا يقبل اصطحاب الأسرة.

أمّا مرتكبو الهجمات التي تستهدف القوةَ المؤقتة، بمن فيهم المسؤولون عن مقتل أحد حفظة السلام وجرح ثلاثة آخرين بالقرب من العاقبية في 14 كانون الأول/ديســـمبر 2022، فيجب أن يُقدَّموا إلى العدالة. ودور الحكومة المضـــيفة يظل بالغ الأهمية في المســـاعدة على منع الهجمات مســـتقبلا على القوة المؤقتة، ومنها المساعدة على تكذيب المعلومات الخاطئة والمضلِّلة المتعلقة بولاية البعثة.

إنّ آليات الارتباط والتنسيق التي أنشأتها القوة المؤقتة مع كلا الطرفين هي أداة حيوية في التخفيف من حدة التوتر وفي منع المزيد من التصعيد. وقد تم بنشاط، منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، الاتصال والتنسيق على المســتويين العملياتي والتكتيكي، بما في ذلك نقل الرسـائل لتيسـير الوصـول من أجل القيام بالأنشـطة الإنسـانية (التي تشـمل حالات الإصـابات) والأنشـطة الداعمة لسـبل عيش المدنيين وحماية القوة. وقد كان المنتدى الثلاثي، قبل يوم 8 تشـــرين الأول/أكتوبر، يشـــكل منصـــة فريدة من نوعها يتم في إطارها تناول الحوادث التي تقع على طول الخط الأزرق والانتهاكات للقرار 1701 (2006). ورغم أنّ القوة المؤقتة قد عقدت اجتماعين من هذه الاجتماعات في آب/أغسـطس وأيلول/سـبتمبر 2023، إلا أنه لم يعقد أي اجتماع منذ تشـــرين الأول/أكتوبر 2023. ولا تزال القوة المؤقتة على اســـتعداد لعقد اجتماع بحســـب ما يتفق عليه الطرفان. لذلك، أحثّ الطرفين على الاستفادة بفعالية من هياكل الاتصال لتجنب المزيد من التصعيد ولتيسير اتخاذ خطوات نحو استعادة وقف الأعمال العدائية وفق مقتضيات القرار 1701 (2006).

ولدى العودة إلى التوقّف عن الأعمال العدائية، أشـــجع الطرفين على يســـتأنفا عملية تعليم الخط الأزرق على الأرض، واســـتئناف المناقشـــات المتعلقة "بمناطق التحفظ" اللبنانية. فهذه الإجراءات قد تكون بمثابة تدابير لبناء الثقة وتدابير اســـتباقية للتخفيف من حدة النزاع، دون المســـاس بالمفاوضـــات الحدودية المستقبلية، وأيضا بمثابة خطوات نحو إيجاد الحلول طويلة الأجل المتوخاة في القرار 1701 (2006).

أما وجود جيش لبناني قوي ومزوَّد بالموارد الكافية فيظل جزءا لا يتجزأ من التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006). كما أنّ تعزيز وجود الجيش اللبناني وقدراته جنوب نهر الليطاني، وكذلك في البحر، سـيكون في الحاضـر وفي المسـتقبل بمثابة تدبير هام لبناء الثقة وفق مقتضـيات القرار 1701 (2006). فالقوات المسـلحة اللبنانية لم تشـارك في تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق، ولكنها ، كما لاحظتُ بقلق، قد تأثرت في العديد من المناسبات من هذا التبادل للنيران.

ويظل التعاون والتنسـيق بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني حيويين بالنسـبة للنجاح في تنفيذ القرار 1701 (2006). بيد أنّ القيود المســـتمرة على الموارد التي تكبّل الجيش اللبنـاني لا تؤثر على قدراتـه العملياتية فحسـب، بل أيضـا على التقدم المحرز في الحوار الاسـتراتيجي مع القوة المؤقتة من أجل توسـيع انتشـار الجيش اللبناني في جنوب لبنان وبسـط سـلطة الدولة. وإنني، إذ أكرر الإعراب عن تقديري للدعم الدولي المستمر للمؤسسات الأمنية في لبنان، أشدد أيضاً على ضرورة إظهار السلطات اللبنانية مزيداً من الالتزام بنشر قوات الجيش اللبناني في جنوب لبنان على نحو فعال ودائم.

وفي البحر، أشير إلى أن القوات البحرية التابعة للقوات المسلحة اللبنانية قد استمرت في تولي مهام القيادة بشكل متزايد خلال تنفيذ عمليات الحظر البحري، وذلك بدعم من القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة. وفي هذا السياق، اضطلعت البحرية اللبنانية على نحو متزايد بمهام اعتراض السفن وتعقبها داخل الممر البحري الأوسط.

والاتصالات الاستراتيجية هي من الأنشطة الأساسية الداعمة لتنفيذ الأنشطة التنفيذية المأذون بها للبعثة. لذلك، واصلت القوة المؤقتة شرح ولايتها ودورها في جنوب لبنان بشكل استباقي، مع التأكيد على أهمية وفاء الطرفين بالتزاماتهما. وكانت مسألة مكافحة المعلومات المغلوطة والمضللة فيما يتعلق بولاية البعثة محور تركيز مستمر بالنسبة لاستراتيجية الاتصال التي تنتهجها البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال المقابلات والتفاعلات الأساسية مع وسائل الإعلام والسلطات الوطنية المعنية، تصدّت القوة المؤقتة إلى التقارير غير الدقيقة أو المضلّلة التي تناولت مسائل شملت دعم البعثة للمجتمعات المحلية/علاقاتها بهذه المجتمعات، أو تأهب البعثة ضمن سياق تدهور الوضع الأمني، أو حياد البعثة.

ومع الإشارة إلى أنّ الطرفين مسؤولان عن تنفيذ القرار 1701 (2006)، هناك أولوية قصوى في أن يلتزما على وجه السرعة بإعادة العمل بوقف الأعمال العدائية ضمن إطار مقتضيات القرار، وأن يستفيدا من القنوات الدبلوماسية، بما في ذلك المساعي الحميدة للأمم المتحدة، لتجنب المزيد من المعاناة وخطر اندلاع حريق مدمر ذي نطاق أوسع. لذلك، تظل الأولوية بالنسبة إلى الطرفين، عند التوقف مجددا عن الأعمال العدائية، هي القيام بالخطوات اللازمة نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للنزاع، على نحو ما يدعو إليه القرار 1701 (2006). والقوة المؤقتة على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها الكامل إلى الطرفين في هذه العملية، بتنسيق وثيق مع مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان.

وحتى 4 تموز/يوليه، كانت القوة المؤقتة تتألف من 024 10 فردا عسكريا، منهم 869 امرأة. وتضم القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة خمس سفن، وقوام قدره 554 فردا من الأفراد العسكريين التابعين للقوة، بما في فيهم 42 امرأة. وإضافة إلى ذلك، يعمل لحساب فريق المراقبين في لبنان 49 مراقباً عسكرياً تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم 10 نساء، وهم يخضعون للقيادة والسيطرة العملياتية للقوة المؤقتة. ويتألف العنصر المدني للقوة المؤقتة من 242 موظفا دوليا و 547 موظفا وطنيا. وأنا مُمتنٌّ للبلدان المساهمة بقوات البالغ عددها 49 بلدا، وما زالت أشجعها على نشر عدد أكبر من النساء في القوة المؤقتة.

وأودّ أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة، اللواء أرولدو لازارو ساينز، ولجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين بالقوة المؤقتة، لما يقومون به من عمل في جنوب لبنان ولالتزامهم بخدمة السلام. كما أعرب عن تعازي لجميع المتضررين من استمرار عمليات تبادل إطلاق النار الذي يشكل خرقا لوقف الأعمال العدائية.

لقد خصّصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 305/78، المؤرخ 28 حزيران/يونيه 2024، مبلغ 536,8 مليون دولار للإنفاق على القوة خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025. وحتى 17 تموز/يوليه 2024، كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة المؤقتة تبلغ 211,8 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 445,8 3 مليون دولار. أما تكاليف القوات للفترة الممتدة فقد سُدّدت حتى 31 آذار/مارس 2024، فيما سُدّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات بالنسبة للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

وأودّ أن أعرب عن تقديري للدعم الموحَّد والثابت الذي يقدمه مجلس الأمن باستمرار إلى القوة المؤقتة وإلى الأنشطة المنوطة بها. وفي ضوء ما تقدَّم، أوصي بأن يمدِّد المجلس ولاية القوة المؤقتة لفترة أخرى مدتها 12 شهرا تنتهي في 31 آب/أغسطس 2025.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء المجلس على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**